مقدمة الطبعة العربية

هذا الكتاب ليس تأريخًا للاحتلال البريطاني لمصر، بل دراسةٌ لعملية الاستعمار. وهو إلى حد بعيد يتناول مصرَ في الثلث الأخير من القرن التاسعَ عشرَ، لكنه يناقش أيضًا أحداثًا من فترات أسبقَ في ذلك القرن، ومن أجزاء أخرى من العالم العربي. ولا يشير الاستعمار إلى مجرد واقع وجود استعماري أوروبي، بل إلى تطور مناهج جديدة للسلطة السياسية. ويبيِّن الكتابُ أن هذه المناهج الاستعمارية هي جوهرُ كلِّ سلطة سياسية حديثة. والكتاب تحليل لطبيعة هذا النوع الجديد من السلطة.

ميشيل فُوكُوه

تأثرت دراسة السلطة السياسية تأثرًا عميقًا على مدار العقدين الأخيرين بكتابات ميشيل فُوكُوه، الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي الذي كان أستاذًا بالكوليج دو فرانس منذ عام ١٩٧٠ وحتى موته في عام ١٩٨٤، ويري فُوكُوه أن السلطة تُدرس عادة كما لو كانت مجردَ شيء يتقلّده الناس. وما ندرسه هو سلوك المتقلِّد وقراراته، سواءٌ كان حاكمًا، أو طبقةً حاكمةً، أو ممثلين محليين لها. وخلافًا لذلك، يستكشف عملُ فُوكُوه السلطةَ بوصفها مجموعة من الاستراتيجيات والتقنيات.

يدرس فُوكُوه السلطة السياسية الحديثة بوصفها شيئًا ظهر إلى الوجود ليس بوصفه مجردَ حيازة ممركزة يتمتع بها فردٌ حاكمٌ خاصٌّ أو طبقةٌ حاكمةٌ خاصَّةٌ، بل بوصفه سلسلةً من آليات محليَّة، يوميَّة للنظام، وللانضباط وللمراقبة، وهو ينظر تفصيلاً في أساليب عمل أشياءَ كالسجون، والمصانع، والمدارس، ومصحات المجانين، والمستشفيات والثُّكنات ويبَيِّن كيف ظهرت في مثل هذه الأماكن على مدار القرنين الأخيرين مناهجُ جديدةٌ تمامًا للتنظيم وللاحتجاز، والتفتيش والضبط والرقابة.

ويتمثل نموذجٌ خاصٌّ لمثل هذا التنظيم والرقابة يناقشه فُوكُوه في البانوبتيكون، وهو ابتكار ابتدعه جيريمي بنتام، المصلح الإنجليزي في أوائل القرن التاسعَ عشرَ. والبانوبتيكون عبارة عن مبنى دائريَ يتألَف من زنازين منفردة على طوابقَ عديدة يحيط به برجُ مراقبة مركزي، وبوسع مراقب واحد - غيرِ مرئيٍّ من نزلاء الزنازين - أن يراقَب من هذا البرج النُزلاءَ وتحركاتهم مراقبةً متواصلةً.

ويرى فُوكُوه أن الهندسةَ الدقيقةَ والانضباطَ الصارمَ لهذه الأنواع الجديدة من المؤسسات يُعَدَّان نوعًا جديدًا للسلطة على الجسم الإنساني، وهي سلطة لا تعمل بمجرد إصدار الأوامر المدعومة بالتهديد باستخدام القَسر العنيف، بل بتنظيم المكان وتقسيمه، وعزل الأفراد وتوزيعهم، وتنسيق حركاتهم، والمراقبة المتصلة والصامتة والتفتيشات والتحريات الصارمة، والاحتفاظ بمذكرات وبسجلات دقيقة. والبانوبتيكون ليس مجرد نموذج لسجون، ومدارس ومستشفيات منفردة، بل هو نموذج لمجتمع منظم ومنضبط.

وتتركز تحليلات فُوكُوه على فرنسا وأوروبا الشمالية، على أن هذه الأنواعَ الجديدةَ للسلطة القائمة على إعادة تنظيم المكان، ومراقبة شاغليه وضبطهم، هي بحكم طبيعتها «استعمارية» من حيث المنهج. وعلاوة على ذلك، فإن أمثلة للبانوبتيكون والمؤسسات الانضباطية المماثلة قد استُحدثت وأُدخلت في حالات كثيرة، ليس في فرنسا أو إنجلترا، وإنما على الحدود الكولونيالية لأوروبا في أماكن مثل: روسيا، والهند، وأمريكا الشمالية والجنوبية ومصر. وقد تراسل جيريمي بنتام مع الحكام المحليين في كل هذه الأماكن، بمن فيهم محمد علي باشا في مصر، داعيًا إلى إدخال المبدأ البانوبتي وتقنيات جديدة أخرى، بل إن جون بورنج، صديقَ بنتام ومساعدَه، قد زار مصر وعمل مستشارًا للباشا. وبالنسبة لأوروبيين آخرين - مثل الخبراء العسكريين، والـ«سان سيمونيين»، ورجال التعليم، وخبراء الطب وهلُم جرا - فإن مكانًا كمصر القرن التاسعَ عشرَ قد أتاح الفرصة للمساعدة على إنشاء دولة حديثة قائمة على المناهج الجديدة للسلطة الانضباطية.

مبدأ للنظام:

إن كتاب «استعمار مصر» هو بالدرجة الأولى، دراسةٌ لكيفية إدخال مثل هذه المناهج الانضباطية في مصر القرن التاسعَ عشرَ وتطويرها. وهذا هو موضوع الفصول: الثاني والثالث والرابع من الكتاب.

وأنا أبدأ بالنظام الجديد، بالجيش الجديد لعشرينيات القرن التاسعَ عشرَ والذي أدَّت المناهجُ المبتكرةُ فيه للانضباط والتدريب العسكري والاحتجاز في الثُكنات إلى خلق قوة عسكرية ذات حجم وجبروت غير مسبوقَين.

وكما لاحظ جون بورنج، فإن خلقَ هذه القُوى «كان في حد ذاته إنشاءَ مبدأ للنظام امتدَّ ليشمل كاملَ مسطَّح المجتمع».

وبعد وصف النظام الجديد في بداية الفصل الثاني وتوضيح كيف أن مناهجه تختلف عن الممارسة العسكرية السابقة، فإنني أبيِّن كيف بُذلَتْ المحاولةُ لمدِّ نظام الاحتجاز والتفتيش والانضباط نفسه ليشمل كلَّ سكان مصرَ الريفية. فهذه المناهج - عند تطبيقها على إيقاعات الحياة الزراعية - قد أتاحت نوعًا من السلطة السياسية يعمل ليس بمجرد جمع فائض زراعي معيَّن، بل بالدخول في عمليات الإنتاج من أجل الإشراف عليها، وإعادة تنظيمها ومضاعفتها عند كل مرحلة، وعلى مدار القرن التاسعَ عشرَ، صار هذا النوع للإشراف المحلي المنهج الجوهري للملكية الخاصة للأرض والإنتاج واسعَ النطاق لأجل السوق الأوروبية.

وفي الفصلين الثالث والرابع، اللذين يركزان على الثلث الأخير للقرن التاسعَ عشرَ، فإنني أبيِّن كيف جرى مدُّ مبادئ النظام نفسها «لتشمل كامل مسطَّح المجتمع» في إعادة بناء القاهرة والمدن المصرية الأخرى لخلق منظومة من الطرق المنظمة المفتوحة، والإشراف على الأحوال الصحية والصحة العامة، والتحكم في العمال ومراقبة المجرمين والفقراء، وبالدرجة الأولى في إدخال نظام حديث للتعليم المدرسي الانضباطي. والواقع أن التعليم المدرسي يبدو أنه قد أتاح وسيلةً لاستخدام المناهج الجديدة للنظام والانضباط لصياغة كلِّ مصريٍّ فرد بحيث يكون رعيَّةً سياسيةً طائعةً وطيِّعةً. ونتيجةً لذلك فإن التعليم المنظَّم صار يُنظر إليه بوصفه العنصرَ المحوريَّ لسياسة الدولة الحديثة، وهي سياسة لا تستند إلى مجرد الاستخدام المتقطِّع للقَسر، بل إلى عملية تلقين وانضباط وتفتيش متصلة.

وقد وُصف إدخال بعض هذه المناهج الجديدة للنظام في دراسات أخرى لمصرَ القرن التاسعَ عشرَ. لكنَّ مثلَ هذه الدراسات يَفترض بوجه عام أن هذا كان إدخالاً لـ«النظام نفسه»، كما لو أنه كان النوع الوحيد الممكن للنظام، وكما لو أن ما سبقه في مصر كان مجرد حالة «فوضى» تناقض هذه النظرة. فإنني أحاول في مجمل الكتاب إظهارَ عملِ أنواعٍ أُخرى للنظام سبقت الفترة الكولونيالية في حياة مصر الريفية، وفي بناء مدن عظيمة كالقاهرة وفي العالَم التعليمي للأزهر، وبمساعدة هذه المقارنات، فإنني أحاول إظهارَ ما هو خاصٌّ في النظام الجديد، الكولونيالي.

وأنا أرى أن السمة الخاصةَ للنظام الجديد تتمثل في أنه قد عمل في كل حالة عن طريق خلق وقع «بنية»، وأبسط تصوير لذلك يتمثل في إعادة بناء القاهرة في القرن التاسعَ عشرَ. فقد قُصِدَ بتخطيط الشوارع الجديدة للمدينة إعطاء وقع خُطَّة. وعندئذ سيبدو أن هذه الخُطَّة

موجودة بشكل منفصل عن الشوارع المادية، وذلك بوصفها شيئًا أسبقَ وغيرَ ماديٍّ بطريقة ما، بوصفها ما قد نسميه بنيتها. وطبيعي أن المدينة الجديدة قد ظلت، شأنها في ذلك شأن المدينة القديمة، مجردَ توزيعٍ معيَّن للمسطَّحات والمساحات. على أن الانتظام الدقيق لتوزيعها بدا أنه يخلق هذا التمايز الجَديد بين المادي وغير المادي، بين المدينة نفسها وخُطتها.

لقد كان النوع الجديد للنظام شيئًا يتعين استيعابُه من زاوية هذه العلاقة بين التحقق المادي لـ «الشيء في ذاته» (كما يمكن للمرء الآن القول) وبنيته الأسبق، ما وراء المادية.

وفي الجيش الذي أُعيد تنظيمُه، وفي التعليم المدرسي المنظَّم، وفي الممارسات الأخرى للدولة الحديثة كافةً، كان يتعيَّن خلقُ النظام عن طريق إحداث هذا التمايز الخاص بشكل مستمر بين «الأشياء» المادية وبنية غير مادية. ولذا فإن المناهج الجديدة للنظام قد قدمت شيئًا أكثرَ من نوع جديد للسيطرة الانضباطيَة على حَيَوَات المواطنين العاديين؛ فقد كانت لها أهمية إضافية بالنسبة لفهم الطبيعة الخاصة للسلطة الحديثة. فالتمايز بين الشيء والبنية قد بدا بوصفه تمايزًا بين عالم فيزيقي وعالم ميتَافيزيقي، أو ما يمكن أن يُسمى بعالم المفهومي. وكان للسلطة الحديثة أن تعمَلَ لَيس كتقنيَة انضَبَاطية فحسب بل كمنهج لخلق هذا الوقع الجديد لعالم مفهومي، وقع المعنى أو الحقيقة.

سياسة الحقيقة:

يهتم عمل ميشيل فُوكُوه أيضا بالعلاقة بين السلطة السياسية وعوالم المعنى أو الحقيقة.

وفي كتابات مثل «المراقبة والعقاب» (١٩٧٥)، يستكشف الارتباط بين المؤسسات الانضباطية الحديثة كالسجن، والمستشفى، وظهور فروع معرفية علمية كالطبِّ النفسي، وعلمِ الإجرام والعلومِ الطبية. وهو يرى أن ذات مناهج المراقبة والتفتيش وإمساك السجلات التي كانَت جوهرَ السلطةَ الانضباطية كانت في الوقت نفسه أساسَ المعرفة العلمية الحديثة للشخص الإنساني، ويترتب على ذلك أن المعرفة لا يجب اعتبارُها شيئًا منفصَلاً من حَيث الأصَلُ عن السلطة أو أنها عرضة لمجرد التشويه من جانبها، كما تذهب إلى ذلك النظرية الليبرالية بل والنظرية الماركسية.

بل يرى فُوكُوه على العكس من ذلك أن: «ممارسة السلطة نفسها تخلق وتتسبب في ظهور مَوضوعات جديدة للمعرفة» . . . وبالمقابل فإن المعرفة تُحفِّز بصورة متماسكة مؤثرات السلطة . . . إن المعرفة والسلطة مندمجتان إحداهما مع الأخرى.» المقتطف من مجموعة من أبحاث فُوكُوه، نشرت بالإنجليزية في عام ١٩٨٠ تحت عنوان (السلطة/ المعرفة)». (ص/ ٥١- ٥٢).

لقد جرت بالفعل مواصلةُ أفكار فُوكُوه عن العلاقة بين السلطة والمعرفة فيما يتعلق بسيطرة أوروبا على الشرق الأوسط، في عمل إدوارد سعيد. فكتاب «الاستشراق» لسعيد، وهو تحليل رائع للطريقة التي درس بها الغرب الحديث العالم العربي وصَوَّرَهُ بها، يعتمد على ميشيل فُوكُوه في تبيان أن عملية وصف الشرق وتصنيفه نفسها من الناحية الأكاديمية، قد شكّلت جزءًا من «الانضباط المنهجي بصورة بالغة، والذي تمكنت به الثقافة الأوروبية من أن تتحكم في الشرق- بل ومن أن تُنتجَه- من الناحية السياسية» (الاستشراق، ص ٣). على أن هذا الانتقاد القويّ للثقافة الاستشراقية يُبقي لبعض القراء قدرًا من التباس، فإذا كان يجب فهم «الشرق» على أنه شيء أنتجه تفاعل السلطة والمعرفة الأوروبيتين، فهل يُعَدُّ هذا المنتج مجردَ نسخة مشوهة من الشرق الفعلي، أو أنه لا وجود لشيء اسمه الشرق الفعلي؟ ما هي بالضبط العلاقة بين السلطة والمعرفة والموضوعات التي يقال إنهما تنتجانها؟

إن الفصل الأول من «استعمار مصر» والذي يسبق تحليل السلطة الانضباطية الذي قدمته فيما سبق، يبدأ بهذه القضية. وأنا أقدم المشكلة بالنظر إليها بالمقلوب- إذا جاز التعبير- في روايات المسافرين المصريين والعرب الآخرين الذين زاروا ووصفوا أوروبا القرن التاسعَ عشرَ. وفي أواخر القرن التاسعَ عشرَ كان الموضوع الرئيسي المشترك أكثر من سواه لرواياتهم هو وصف المَعارض العالمية. وقد واجهوا عند زيارة هذه المَعارض أسواقًا شرقيةً وقصورًا شرقيةً مشاكلة، ومجموعات من الإحصاءات وعروضًا لسلع العالم، باختصار: الحقائق الاستشراقية للسلطة الإمبراطورية وللاختلاف الثقافي كافةً.

وعن طريق القراءة من الروايات العربية، فإنني أستخلص في الشطر الأول من الفصل الأول ثلاثَ سمات لهذه المواجهة مع تخيلات الاستشراق.

فأولاً: كان هناكَ الواقعية والتفصيل المذهلان اللذان جرى بهما تمثيلُ العالم، اليقين الظاهر الذي بدا به كلُّ شيء منظمًا ومنتظمًا، محسوبًا ومجردًا عن الالتباس. لقد كانت عملية تمثيل لافتة بالدرجة الأولى، لما تتميز به من وضوح سياسي.

وثانيًا: كان هناك امتدادُ هذا النسق الأوروبي للتمثيل، والذي شكل الاستشراق جزءًا منه. فقد وجد الزوارُ غيرُ الأوروبيين، بدءًا من المَعارض وامتدادًا إلى أي مكان ذهبوا إليه - المُتحَف والمؤتمر الاستشراقي، المسرح وحديقة الحيوانَ، ذات شوارع المدينة الحديثة بواجهاتها البليغة المعنى، بل وجبال الألب بمجرد بناء السكة الحديدية المعلقة - أن منهج المعنى واحد.

فقد بدا أن كل شيء معروض أمام الفرد المراقب كصورة أو مَعرِض لشيء يمثل معنىً أو واقعًا معينًا آخر. وأنا أرى أن الزوار لم يواجهوا في أوروبا مجردَ مَعارِض للعالم بل واجهوا العالمَ نفسَه منظمًا كما لو كان مَعرِضًا لا نهاية له.

وثالثًا: كانت هناك المفارقة التي بدا أنها ناتجة عن واقع أن عملية التمثيل هذه كانت شيئًا لا نهاية له. وقد نشأ وقع المعنى من التمايز بين المَعرِض والواقع الخارجي الذي كان يُحيل إليه. على أن هذا العالم «الواقعي» خارجَ المَعرِض يبدو أنه لا يتكوَّن بالفعل إلا من صور وتمثيلات أخرى للواقعي. إن طبيعة العلاقة بين التمثيل والواقع - القضية المحورية للاستشراق - تتكشَّف عن شيء ضروري لفهم العصر الحديث، وهو شيء إشكالي بصورة عميقة.

جاك ديريدا:

يعتمد هذا الجزء من نقاشي على عمل عالم فرنسي آخر، هو جاك ديريدا، الأستاذ بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس والذي ربما كان الفيلسوف الأوروبي المعاصر الأهم والأكثر تجديدًا. فمنذ الستينيات قَدَّمت كتاباتُ ديريدا نقدًا متواصلاً لفهمنا الدارج لـ «المعنى»، ولمجمل نسق الفكر الحديث المبني عليه.

يرى ديريدا أن فكرتنا عن المعنى تعتمد دائمًا على التمايز الأساسي بين التمثيل والواقع. فالتمثيل مستقيم من الناحية الظاهرية. والكلمات على سبيل المثال، لها قوةُ إفادةِ معنىً لأنها علامات. «وهي رموز تَرمُز إلى، أو تدل على واقع آخر معين».

والكلماتُ الماثلةُ ماديًا على الصفحة أمام قارئ تُعَدُّ كلٌّ منها مجردَ تمثيلٍ لأصلٍ غائبٍ ماديًا، سواءٌ كان فكرةً أصليةً في ذهن الكاتب أو موضوعًا أصليًا في العالم الواقعي.

وهكذا يشير ديريدا إلى أن التمايز بين التمثيل والواقع يرتبط بسلسلة من التمايزات الأخرى، كالمادي في مقابل الذهني، والنسخة في مقابل الأصل، والحضور في مقابل الغياب، والنص في مقابل العالم الواقعي، وهلمَّ جرًا. وبالإضافة إلى ذلك، فمع كلٍّ من هذين الزوجين، هناك حدٌّ يعتبر أرقى، أكثرَ أصالةً، أكثرَ استقلالاً، أنقى، أكثرَ جوهرية، بينما يظهر الحدُّ الآخرُ بوصفه ثانويًا، تابعًا، إضافيًا، وغيرَ جوهري.

على أن ديريدا يُبيِّن أن الحد الأصلي والمستقل بشكل ظاهر، في كل حالة، يتوقف في الواقع على الحد الثانوي، الإضافي، فكلٌّ منهما لا يُوجَد إلا في عملية الاختلاف عن الأدنى

منه أو الإذعان ببساطة لوقوع الأدنى منه، ففكرة الأصل لا تنفصل عن النسخة، والحضور يتوقف على الغياب، والواقع يتوقف على التمثيل، ويتكشَّف أن لعبة الاختلاف هذه ليست شيئًا إضافيًا أو خارجيًا بالنسبة للحدود الأصلية، بل هي الشرط الداخلي لإمكانها. وتستكشف كتابات ديريدا (التي يُعتَبر دائمًا أسلوبُها الصعبُ محاولةً لتوضيح التعارفات المُراوغة على المعنى عن طريق كسرها) الطرقَ التي نُغفل بها مسألةَ الاختلاف ونحتفظ بها، غيرَ مدركين، بإيماننا الأساسي في الأفكار المفردة عن الأصل، الحاضر، المدلول، والواقعي.

وأنا أواصل في «استعمار مصر» عملَ ديريدا، ليس كمسألة تأمل فلسفي بل من أجل النظر في الكيفية التي أصبحَت بها هذه الافتراضاتُ الخاصَّةُ عن المعنى والواقع مجسدةً في العالم الحديث، في عمارة المدن، وجهاز الحياة التجارية، وعمليات التعليم، وكل آليات التمثيل التي أُشيرُ إليها على أنها «العالم - بوصفه - مَعرضا». (كما أنني أحاول أن أبيِّنَ، بشكل عابر، كَيف يؤسِّس كلٌّ من المُنظِّرين الاجتماعيين الرئيسيين الثلاثة الذين نستمد منهم فهمَنا الحديث لهذا العالم، ماركس، فيبر ودوركايم، تفسيراتهم على قبول فكرتنا الإشكالية عن التمثيل - مبدأ المَعرض - قبولاً غيرَ إشكالي). وغرضي هو الإشارة إلى غرابة هذا النسق للنظام وللحقيقة الذي نَحيا فيه، والنظر، في دراسة استعمار مصر، في نوع السلطة السياسية الذي يساعد هذا النسق على جعله ممكنًا.

جَعلُ العالم واضحًا:

في الشطر الثاني من الفصل الأول، وكمقابل للأوصاف العربية لأوروبا والتي يبدأ بها الكتاب، أنظر في كتابات أوروبيِّي القرن التاسعَ عشرَ الذين «غادروا» العالم - بوصفه - مَعرضًا وسافروا إلى العالم العربي. لقد كان غرَضُهم من السفر إلى الشرق هو معايشةَ «الواقع» الذي كانوا قد شاهدوه كثيراً معروضًا في الغرب، لكن ما وجدوه هناك قد أربكهم. فمن ناحية، رُغم أنهم قد تصوروا أنهم ينتقلون من مَعارض الشرق إلى الشيء الواقعي، واصلوا محاولة استيعاب الشيء الواقعي بوصفه مَعرضا، وكانَ ذلك مُحتَّمًا لأن «الواقع» كما رأينا لتوِّنا من عمل ديريدا، يعني ذلك الذي يطرح نفسَه من زاوية تمايز بين التمثيل والأصل. إنه شيء يتعيَّن دائمًا استيعابه كما لو كان مَعرضًا. ومن الناحية الأخرى، فإن مكانًا كالقاهرة، خلافًا لباريس، لم يكن قد أُعيد تنظيمُه بعدُ من زَاوية هذا التمايز المطلق وعرضُه وفقَ مبدأ المَعرِض أمام نظر الزائر.

وقد ترتبت على ذلك نتيجتان. الأولى: أن الشرق رفض «طرح» نفسه كمَعرض، ولذا بدا - ببساطة - بلا نظام وبلا معنى. الثانية: أن الأوروبيين قد شرعوا بالمساعدة في إدخال نوع «النظام» الذي وجدوا أنه غائب «وقع البنية»، الذي، كما أشرت، كان يتعين عليه أن يتيحَ ليس فقط سلطةً انضباطيةً جديدة، بل وقع معنىً جديدٍ شبيهٍ بوقع المَعرِض.

وفي الفصول الثاني والثالث والرابع، في مناقشتي للمناهج العسكرية، وللقُرى النموذجية، وللتنظيم الحضَري، وللتعليم المدرسي، وما إلى ذلك، أشير إلى الطرق التي كانت هذه المناهجُ الجديدةُ للنظام مصدرَها، وكانت- في الوقت نفسه- مناهجَ جديدةً لـ«توضيحٍ» جديد للعالم الاجتماعي. فالآن سوف يسهل تمييز الجندي المنضبط ذي الزي الرسمي تميزًا واضحًا عن المدنيين، بما يتيح إمكانية تحديد المجموعات المنتشرة دون اتساق، والتغلُّب على الحائل الرئيسي الأخير دون تطوير جيوش ضخمة «مشكلة الهرب». وقد قُصد بالقُرى النموذجية تنظيم حياة المصريين العاديين وتوضيحها، وإدخال عمارة من شأنها جعلَ النساء وعائلاتهن نفسها مرئية لـ«مراقبة الشرطة». وقد جسَّدت الشوارع الجديدة، المفتوحة للقاهرة الحديثة والمدن المصرية الأخرى مبادئ مماثلة خاصة بإمكانية الرؤية والتفتيش، وهي عين المبادئ التي تُعَد جوهرَ المَعارض العالمية. وقُصد بهرمية المدارس الأولية، والثانوية والعليا الجديدة والتي بُنيَت في مجمل البَلاد، قُصدَ بها إعطاء بنية، يمكن وصفُها للدولة - القومية الجديدة. وفي الوَقت نفسه، فإن المدارس قد أتاحت مجموعةَ مبادئَ عامةٍ للتعليم وللإعلام، أصبحت حياة هذه الدولة «القومية» تعتبر مستحيلة دونها.

وأنا أرى أن المبدأ الفاعل في كل حالة من هذه الحالات كان واحدًا، فمناهج النظام والتنظيم قد خَلقَت وقع البنية. وشأنها في ذلك شأن التخطيط الدقيق لَمعرض، فإن هذه البنية قد ظهرت بوصفها إطارًا يمكن فيه تنظيم الأنشطة، وضبطها ومراقبتها، كما ظهرت بوصفها خُطَّة أو برنامجًا، يضيف إلى النشاط «معناه». وبهذه الطريقة خلقت مناهج السلطة نفسها كلاً من رقابة انضباطية وعالمًا للمعنى أو للحقيقة منفصلاً من الناحية الظاهرية.

وأنا أستكشف في الفصل الخامس العلاقة بين الحقيقة والسلطة استكشافًا أزيَد، عن طريق دراسة مسألة اللغة بالطريقة نفسها. فأنا أرى أن اللغة تقدم المثالَ الأبعد مدىً للكيفية التي تُخلَق بها تكنولوجياتُ العصر الحديث المميزة - والتي تشمل في هذه الحالة المناهجَ الجديدةَ للاتصال، والطباعةَ، والتعليمَ المدرسيَّ - وقع بنية منفصلة عن «الواقع»، مضيفةً إليه ما نجرِّبه

بوصفه نظامًا ومعنىً. وأنا أشير معتمدًا مرة أخرى على عمل ديريدا، إلى الكيفية التي يتضافر بها فهمُنا الدارجُ للغة في هذه التكنولوجيات الجديدة، ويتضمن بها سلسلةً من الافتراضات عن الطريقة التي يكون بها للكلمات معنىً، والتي لا يتقاسم الفقهاءُ العربُ أيًا منها بالطريقة نفسها تمامًا.

ثم إنني أبيِّن كيف حوَّلت التكنولوجياتُ الجديدةُ اللغةَ العربيةَ، ناظرًا بوجه خاص في اختفاء مجموعة من الممارسات السابقة الهادفة إلى حماية «السلطة» الهشة والإشكالية للنصوص المكتوبة. وأنا أرى أن السلطة النصية كانت مماثلة من حيث طبيعتُها ومنهجُها للسلطة السياسية، بل إنها قد شكَّلت جزءًا هامًا من مثل هذه السلطة.

وأنا أستخدم مثالَ هذا التحول اللغوي لمحاولة تبيان كيف أن الوقع الجديد للمعنى - بوصفه عالمًا تألَّف الآن في تعارض مع ما نسميه بـ «الواقع» - كان في الوقت نفسه وقعًا جديدًا للسلطة السياسية. فشأنها في ذلك شأن العالم - بوصفه مَعرضًا - كان على السلطة أن تظهر بوصفها عالما مُعمَّمًا، مجردًا. إن جميع التحولات الاستعمارية التي قُصد بها إدخال «النظام» و «المعنى»، كانت في الوقت نفسه محاولات لخلق هذا الوقع الجديد للسلطة.

ويجمع الفصل الأخير، الفصل السادس، خيوطَ كل الموضوعات المختلفة للكتاب. فأنا أعتمد على حالات أخرى للسلطة الكولونيالية، من المغرب في ظل الاحتلال الفرنسي، والجزائر المستعمرةَ، والقاهرة عند منعطف القرن، لكي أدرس بعض الآثار المترتبة على نقاشي.

إن التقنيات الجديدة للنظام وللحقيقة ترتبط بفهم جديد للشخص، بوقع جديد للنفس وبوقع جديد للآخر، وبمناهجَ جديدة لخلق الهُويَّة السياسية.

وهكذا فإن الكتاب لا يقدم تاريخًا لكيفية استعمار مصر، بل دراسة للسلطة المُستَعمرة. وقد حاولتُ أن أبيِّن أن دراسة الطبيعة الخاصة للسلطة الحديثة تعني في الوقت نفسه استكشافَ مناهجِ تفكيرنا السياسي وحدوده.

تيموثي ميتشل

●●●